جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

معهد العلمين للدراسات العليا

النّصوص الجزائّية الخاصّة ودورها في العدالة الجنائَيّة

أطروحة تقدم بها الطالب

مصطفى عبد الله صاحب القريشي

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في القانون العام

بإشراف

الأستاذة الدكتورة

أسراء محمد علي سالم

أستاذة القانون الجنائي

١٤٤٧هـ ٢٠٢٦م

بسم الله الرحمن الرحيم

إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿٩٠﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة النحل – الآية ٩٠

الاهـــــداء

أهدي هذا الجهد إلى:

مَـن قـال فيـه نبـي الرحمـة محمـد (ص) " أقضـاكم علـي" مثلـي الأعلـى وقدوتي في العلم والشجاعة سيد البلاغة علي بن أبي طالب (ع)...

عائلتي...

والدي ووالدتي.. منبع الحياة "سر توفيقي بعد الله".

زوجتي.. رفيقة دربي وروحي "حُب حياتي"

ولدي (فهد) امتدادي...

بناتي (هاجر، لُجين، ليان) ابتسامة قلبي وفخر روحي

اخي مرتضى واخواتي.. سندي وثروتي

علي نعيم القريشي.. ابن العم (الصديق)

كُل من يبحث عن العدالة وروح القانون

كُل من يحمل العراق في قلبه ويزرع الخير للناس...

الباحث

الشكر والعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ قَالَ هَٰذَا مِن فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ ﴾

صدق الله العلي العظيم

أتقدم اولا بخالص الشكر والعرفان إلى مشرفتي القديرة الاستاذة الدكتورة اسراء محمد علي سالم التي كانت قدوة في العلم والمعرفة ورفيقا صادقا في رحلة البحث ومنارة علمية أضاءت طريقي طوال فترة إعداد الاطروحة.

وأتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى لجنة المناقشة الكريمة، التي تكرمت بقبول مناقشة الاطروحة، مقدراً جهودها وحرصها على دعم الجودة العلمية وإثراء البحث بالملاحظات البناءة.

ولا يفوتني أن أتقدم بعرفان خاص إلى معهد العلمين للدراسات العليا على توفير البيئة الاكاديمية المثالية والرصانة العلمية والتعامل الحسن، وإلى اخي وابن عمي علي نعيم القريشي لكل ما قدمه لي من دعم وعون بالفعل والكلام ولزميلتي هديل قاسم عبد لما قدمته من جهد لسد الفراغ في مكاني أثناء انشغالي بكتابة الاطروحة مما كان له أثر كبير في استمرار العمل بكفاءة.

وأخيرا، أشكر كل من أسهم وساعد ولو بشيء بسيط، في انجاز هذا العمل العلمي، فإن لكل يد امتدت ودعمت ولكل كلمة نصح وإرشاد أثر لا يُنسى.

الباحث

المحتـويـات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١ - ٣
الفصل الاول: الإطار المفاهيمي للنصوص الجزائية الخاصة والعدالة الجنائية	٤ - ٤٣
المبحث الاول: مفهوم النصوص الجزائية الخاصة ومبررات تشريعها	٥ - ١٧
المطلب الاول: مفهوم النصوص الجزائية الخاصة	٥ - ٨
الفرع الاول: معنى النصوص الجزائية الخاصة لغة	٦ - ٧
الفرع الثاني: تعريف النصوص الجزائية الخاصة فقهاً	٧ - ٨
المطلب الثاني: مبررات تشريع النصوص الجزائية الخاصة	٨ - ١٧
الفرع الاول: معالجة القصور التشريعي في النصوص العقابية العامة	٩ - ١٢
الفرع الثاني: معالجة القصور التشريعي في النصوص الإجرائية العامة	١٢ - ١٧
المبحث الثاني: مدلول العدالة الجنائية	١٨ - ٤٣
المطلب الاول: معنى العدالة الجنائية	١٨ - ٢٢
الفرع الاول: معنى العدالة الجنائية لغة	١٩
الفرع الثاني: معنى العدالة الجنائية فقهاً	٢٠ - ٢٢
المطلب الثاني: مبادئ العدالة الجنائية	٢٢ - ٤٣
الفرع الاول: المبادئ الموضوعية للعدالة الجنائية	٢٢ - ٣١
الفرع الثاني: المبادئ الإجرائية للعدالة الجنائية	٣٢ - ٤٣
الفصل الثاني: النصوص العقابية الخاصة ودورها في العدالة الجنائية	٤٤ - ٨٦
المبحث الاول: النصوص العقابية في قانون المرور ودورها في العدالة الجنائية	٤٥ - ٦٨
المطلب الاول: التعريف بالجريمة المرورية	٤٥ - ٥٢
الفرع الاول: مدلول الجريمة المرورية	٤٥ - ٤٧
الفرع الثاني: مبررات التجريم في قانون المرور	٤٧ - ٥٢
المطلب الثاني: نصوص التجريم والعقاب في قانون المرور ودورها في العدالة الجنائية	٥٢ - ٦٨

الفرع الاول: التجريم في نصوص قانون المرور ودوره في العدالة الجنائية	٥٣ - ٥٩
الفرع الثاني: العقاب في نصوص قانون المرور ودوره في العدالة الجنائية	٥٩ - ٦٨
المبحث الثاني: النصوص العقابية في قانون مكافحة البغاء والشذوذ الجنسي ودورها في العدالة الجنائية	٦٩ - ٨٦
المطلب الاول: التعريف بالبغاء والشذوذ الجنسي	٦٩ - ٧٨
الفرع الاول: مدلول البغاء والشذوذ الجنسي	٧٠ - ٧١
الفرع الثاني: مبررات تجريم البغاء والشذوذ الجنسي	٧٢ - ٧٨
المطلب الثاني: نصوص التجريم والعقاب في قانون مكافحة البغاء والشذوذ الجنسي ودورها في العدالة الجنائية	٧٨ - ٨٦
الفرع الاول: التجريم في نصوص قانون مكافحة البغاء والشذوذ الجنسي ودوره في العدالة الجنائية	٧٨ - ٨٢
الفرع الثاني: العقاب في نصوص قانون مكافحة البغاء والشذوذ الجنسي ودوره في العدالة الجنائية	٨٢ - ٨٦
الفصل الثالث: النصوص الجزائية الإجرائية ودورها في العدالة الجنائية	٨٧ - ١٤١
المبحث الاول: النصوص الجزائية في قانون أصول المحاكمات الجزائية لقوى الأمن الداخلي ودورها في العدالة الجنائية	٨٨ - ١١٧
المطلب الاول: إجراءات الدعوى أمام محاكم قوى الأمن الداخلي ودورها في العدالة الجنائية	٨٨ - ١٠٨
الفرع الاول: إجراءات الدعوى أمام محاكم قوى الأمن الداخلي	٨٩ - ١٠١
الفرع الثاني: محاكم قوى الأمن الداخلي	١٠٢ - ١٠٨
المطلب الثاني: المبادئ الإجرائية لمحاكم قوى الأمن الداخلي ودورها في العدالة الجنائية	١٠٨ - ١١٧
الفرع الاول: مبدأ علانية جلسات المحاكمة وشفويتها	١٠٩ - ١١٢
الفرع الثاني: حق الدفاع والتقيد بحدود الدعوى أمام المحكمة	١١٣ - ١١٧
المبحث الثاني: النصوص الجزائية في قانون أصول المحاكمات الجزائية العسكري ودورها في العدالة الجنائية	١١٧ - ١٤١
المطلب الاول: إجراءات الدعوى أمام المحاكم العسكرية ودورها في العدالة الجنائية	١١٨ - ١٣٥

الفرع الاول: إجراءات الدعوى أمام المحاكم العسكرية	١١٨ - ١٢٦
الفرع الثاني: المحاكم العسكرية	١٢٦ - ١٣٥
المطلب الثاني: قواعد المحاكمات العسكرية ودورها في العدالة الجنائية	١٣٥ - ١٤١
الفرع الاول: علانية جلسات المحاكمة وشفويتها	١٣٥ - ١٣٨
الفرع الثاني: حق الدفاع والتقيد بحدود الدعوى	١٣٨ - ١٤١
الخاتمة	١٤٢ - ١٤٨
المصادر والمراجع	١٤٩ - ١٦٩

المستخلص

تسعى الدراسة الموسومة ب(النصوص الجزائية الخاصة ودورها في العدالة الجنائية) إلى اظهار دور النصوص الجزائية الخاصة في تحقيق العدالة الجنائية ومدى مواكبتها للمتغيرات المستحدثة بوصفها أدوات استثنائية يستخدمها المشرع لمعالجة سلوكيات إجرامية محددة من الأفعال أو الأشخاص أو الظروف التي لم تستوعبها النصوص الجزائية العامة، بما يحقق غاية المشرع السامية التي يسعى لها أي نظام قانوني في أية دولة من خلال تحقيق التوازن بين ضرورة حماية مصالح المجتمع العامة وتوفير الحماية الخاصة لحقوق الأفراد وهي الغاية العليا لأي نظام قانوني والمتمثلة بتحقيق العدالة الجنائية.

إن النصوص الجزائية الخاصة العقابية والاجرائية تُشكل أداة فعالة لمعالجة خصوصية بعض أنماط السلوك الاجرامي أو فئات معينة من الأفراد أو الظروف المستحدثة، على أن نجاح هذه النصوص في تحقيق غايتها يتوقف على مدى قدرة المشرع في تحقيق التوازن بين متطلبات تحقيق الردع العام والخاص وضمان حقوق الأفراد العامة والخاصة، وأن هذه النصوص أسهمت في تحقيق العدالة الجنائية من خلال دورها في معالجة القصور التشريعي في النصوص الجزائية العامة ومواكبة المستجدات الاجرامية والتطورات المستمرة في كافة المجالات، وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى ضرورة تطوير هذه النصوص بما يواكب ويلائم تلك المستجدات، وتعزيز الرقابة القضائية لضمان صحة تطبيقها وعدم السماح بتحولها إلى استثناءات قانونية تمس روح العدالة الجنائية، كما اقترحنا على المشرع عدة اقتراحات منها تعديل البند (ب) من الفقرة (ثانيا) من المادة (٢٥) من قانون المرور العراقي رقم ٨ لعام ٢٠١٩ لاستثناء تجريم استعمال الوسائط اللاسلكية التي لا تتطلب استعمال اليدين، نظرا لأن الحاجة لاستعمال الهاتف في الوقت الحاضر اصبحت ملحة في بعض الظروف الصحية أو العملية، كما اقترحنا على المشرع تعديل نص المادة (١٣) من قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لعام ١٩٦٩ المعدل وأضافه جرائم البغاء والشذوذ الجنسي وذلك لإقرار الاختصاص الشامل للقضاء العراقي بما يمكنه من ملاحقة مرتكبي هذه الجرائم ومواجهة طابعها العابر للحدود وغيرها من المقترحات الهامة.

المقدمة

المقدمة

اولا: فكرة موضوع الدراسة

إن النظام القانوني الجنائي الخاص بالتجريم والعقاب لا يقتصر على النصوص الجنائية العامة التي شرعت لمعالجة أنماط السلوك الاجرامي، بل يوجد إلى جانبها نصوص جزائية خاصة شرّعت لمعالجة مستحدثات جرمية خاصة لم تعالجها النصوص العامة استهدفت تجريم وعقاب وقائع أو فئات محددة تتطلب نصوص خاصة واستثنائية لمعالجتها سواء من حيث التجريم أو العقاب أو الإجراءات، وتمثل النصوص الجزائية الخاصة مظهرا من مظاهر مرونة التشريع ودوره في مواكبة التطورات الهائلة والجرائم المستحدثة التي يشهدها عالمنا اليوم في كافة المجالات الاجتماعية والأخلاقية والأمنية والتكنولوجية وهي استجابة تشريعية لمعالجة (القصور التشريعي) في بعض القوانين، حيث شرعت العديد من القوانين التي احتوت على نصوص جزائية خاصة عالجت حالات الاعتداء على المصالح المتنوعة التي رافقت ذلك التطور ومنها النصوص الجزائية في قوانين المرور ومكافحة البغاء والشذوذ الجنسي وقانون أصول المحاكمات الجزائية لقوى الأمن الداخلي وقانون أصول المحاكمات الجزائية العسكري، والأثر الذي تسبغه هذه النصوص الجزائية الخاصة في تكريس العدالة الجنائية.

ثانيا: أهمية موضوع الدراسة

تنبع أهمية دراستنا لموضوع النصوص الجزائية الخاصة ودورها في العدالة الجنائية من كونها تتناول بالبحث جانبا دقيقا ومهما من جوانب التشريع العراقي والذي لم يحظ بالبحث والدراسة الكافية على الرغم تعلقه بحماية حقوق ومصالح المجتمع وهو جانب النصوص الجزائية الخاصة والتي تعد من اهم وسائل المشرع لحماية الحقوق والمصالح التي لها ذاتية خاصة أو يواجه من خلالها المستحدثات الجرمية السريعة أو الطارئة والتي تمس مصالح المجتمع الجوهرية، كما تنبع أهمية الدراسة من توضيح الدور الذي تلعبه هذه النصوص في ضمان التوازن بين حماية المجتمع وصيانة حقوق الأفراد ما يجعل هذه النصوص أداة محورية لتحقيق العدالة الجنائية، كذلك تبرز أهمية هذه الدراسة من كونها دراسة ذات طابع تطبيقي مهم من خلال دراسة وتحليل نصوص خاصة في قوانين عراقية ومقارنة مثل قانون العقوبات وقانون أصول المحاكمات

الجزائية وقانون المرور وقانون مكافحة البغاء والشذوذ الجنسي وقانون أصول المحاكمات الجزائية لقوى الأمن الداخلي وقانون أصول المحاكمات الجزائية العسكري والقوانين المقارنة لهذه القوانين في مصر والجزائر.

ثالثا: مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة بالدور الذي تلعبه النصوص الجزائية الخاصة في تحقيق العدالة الجنائية، وهل هذه النصوص تعد داعمة ومكملة للنصوص العامة أم هي استثناء يهدد جوهر وروح النصوص الجزائية العامة، وهل تتسق هذه النصوص مع النصوص الجزائية العامة، وهل يكفي تشريع نصوص جزائية خاصة لمعالجة جميع الظواهر الجرمية المستحدثة في ظل التطور المتسارع لها، كذلك هل تحقق النصوص العقابية الخاصة في قانون المرور وقانون مكافحة البغاء والشذوذ الجنسي الردع العام والخاص في مجال السلامة المرورية وحماية الآداب العامة وتحقق العدالة في هذا المجال، وهل تحقق النصوص الإجرائية الخاصة في قانون أصول المحاكمات الجزائية لقوى الأمن الداخلي وقانون أصول المحاكمات الجزائية العسكري ضمان حقوق أفراد قوى الأمن الداخلي وافراد القوات المسلحة في محاكمات عادلة توازن فيها بين ضرورات الضبط الأمني وحماية مصالح الأفراد ، وهل استطاع المشرع من خلال النصوص الجزائية الخاصة إلى كبح جماح الجرائم المستحدثة، وهل ساهمت هذه النصوص في تحقيق العدالة الجنائية.

رابعا: منهجية الدراسة

إن دراستنا لموضوع النصوص الجزائية الخاصة ودورها في العدالة الجنائية ستكون على وفق المنهج التحليلي والمقارن، وذلك من خلال تحليل بعض النصوص القانونية العراقية ومقارنتها مع القوانين المصرية والجزائرية.

خامسا: نطاق الدراسة

يتحدد نطاق الدراسة بالقوانين العراقية متمثلة بقانون العقوبات رقم ١١١ لعام ١٩٦٩ المعدل وقانون أصول المحاكمات الجزائية رقم ٢٣ لعام ١٩٧١ المعدل وقانون المرور رقم ٨ لعام ٢٠١٩ وقانون مكافحة البغاء والشذوذ الجنسي رقم ٨ لعام ١٩٨٨ المعدل وقانون أصول المحاكمات الجزائية لقوى الأمن الداخلي رقم ١٧ لعام ٢٠٠٨

وقـانون أصـول المحاكمـات الجزائيـة العسـكري رقـم ٢٢ لعـام ٢٠١٦، مقارنـة بالتشـريعات المصرية والجزائرية ذات الصلة.

سادسا: هيكلية الدراسة

سـنتناول دراسـة (النصـوص الجزائيـة الخاصـة ودورهـا فـي العدالـة الجنائيـة) فـي ثلاثـة فصـول تسـبقهما مقدمـة، نخصّـص الفصـل الاول للإطـار المفـاهيمي للنصـوص الجزائيـة الخاصـة والعدالـة الجنائيـة وذلـك فـي مبحثـين، نتنـاول فـي المبحـث الاول مفهـوم النصـوص الجزائيـة الخاصـة، ونوضـح فـي المبحـث الثـاني مـدلول العدالـة الجنائيـة، فيمـا نسـتعرض فـي الفصـل الثـاني النصـوص العقابيـة الخاصـة ودورهـا فـي العدالـة الجنائيـة مـن خـلال مبحثـين، نتنـاول فـي المبحـث الاول النصـوص العقابيـة فـي قـانون المـرور ودورهـا فـي العدالـة الجنائيـة، فيمـا نفـرد المبحـث الثـاني لدراسـة النصـوص العقابيـة فـي قـانون مكافحـة البغـاء والشـذوذ الجنسـي ودورهـا فـي العدالـة الجنائيـة، أمـا الفصـل الثالـث فيتخصـص فيبحـث فـي النصـوص الجزائيـة الإجرائيـة ودورهـا فـي العدالـة الجنائيـة مـن خـلال مبحثـين، نوضـح فـي المبحـث الاول النصـوص الجزائيـة فـي قـانون أصـول المحاكمـات الجزائيـة لقـوى الأمـن الـداخلي ودورهـا فـي العدالـة الجنائيـة، فيمـا نفـرد المبحـث الثـاني للنصـوص الجزائيـة فـي قـانون أصـول المحاكمـات الجزائيـة العسـكري ودورهـا فـي العدالة الجنائية، وسنختم دراستنا بأهم ما سنتوصل إليه من استنتاجات ومقترحات.